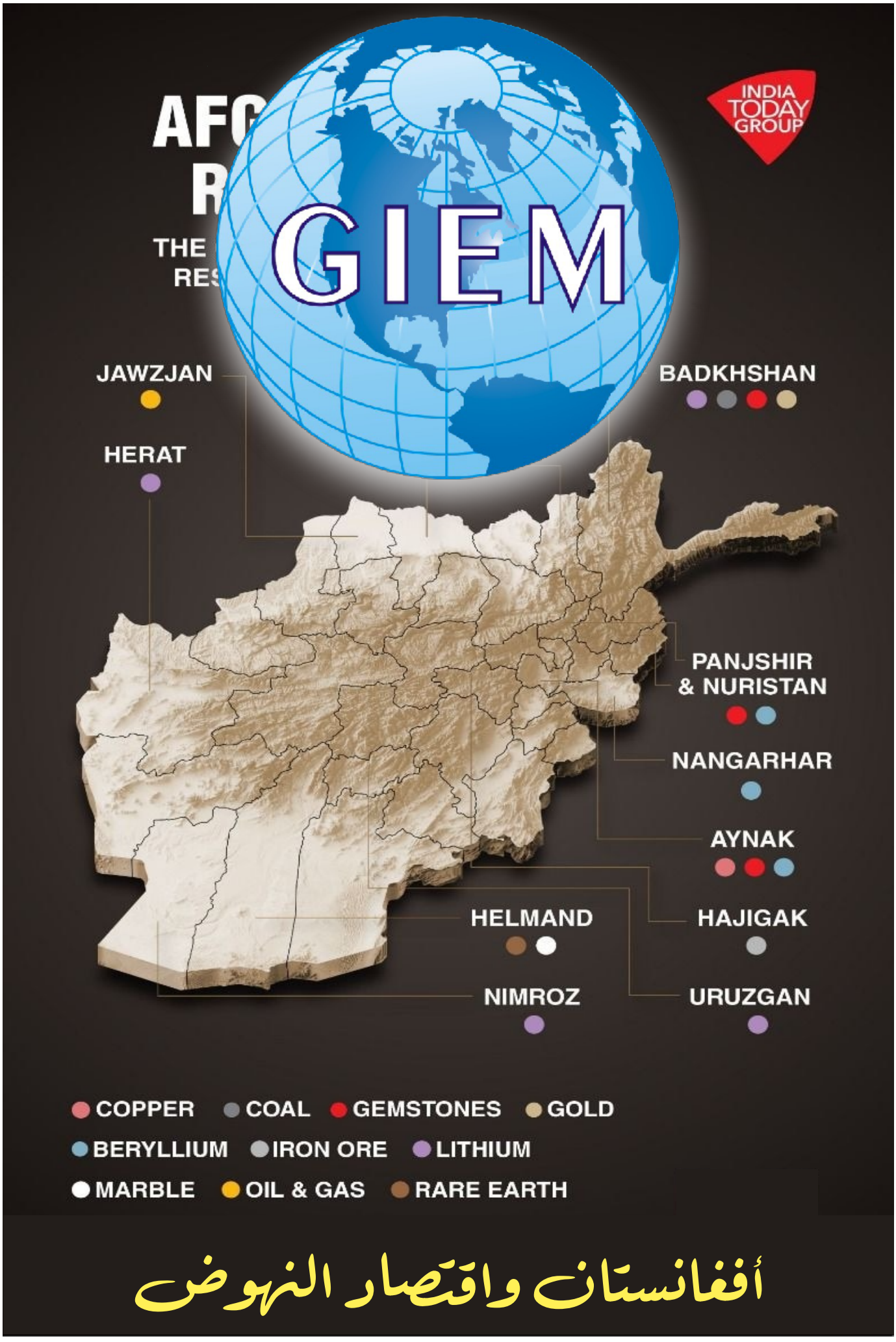
GIEM
INDIA TODAY GROUP
JAWZJAN
BADKHSHAN
HERAT
PANJSHIR & NURISTAN
NANGARHAR
AYNAK
HELMAND
HAJIGAK
NIMROZ
URUZGAN
COPPER
COAL
GEMSTONES
GOLD
BERYLLIUM
IRON ORE
LITHIUM
MARBLE
OIL & GAS
RARE EARTH
أفغانستان واقتصاد النهوض

أفغانستان واقتصاد النهوض

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

إن فضل بلاد الأفغان على أمة الإسلام؛ يمكن أن يُشار إليه بما قدمته من علماء وأئمة، فضلاً عن دفاعها عن جناح الأمة الشرقي، وهو ثغر من ثغورها قديمًا وحديثًا، ومن تلك الأسماء[1]:

ظهير الدين بابر	أبو داود	جلال الدين الرومي	جمال الدين الأفغاني
أبو عبيد القاسم بن سلام	شقيق البلخي	مقاتل بن سليمان	ابن حبان
الملا علي القاري	إسماعيل الساماني	أكبر خان	علي بن أبي طالب البلخي
أبو معشر البلخي	القاضي عبد الجبار	أبو الفتح الشهرستاني	محمد إسحاق الفياض

إحصائيات ومؤشرات اقتصادية

إن اقتصاد بلاد الأفغان حسب إحصائيات منظمة التعاون الإسلامي[2] تلخصه المؤشرات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي	17,876,546,427 الدولار الأمريكي (2019)
الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد	470 الدولار الأمريكي (2019)
معدل البطالة	11.73٪ (2020)
الصادرات بالملايين	777 الدولار الأمريكي (2020)
الواردات بالملايين	6,538 الدولار الأمريكي (2020)
الصادرات البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي (بالملايين)	293 الدولار الأمريكي (2020)
الواردات البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي (بالملايين)	4,176 الدولار الأمريكي (2020)

يضاف لتلك المؤشرات أنه في:

- عام ٢٠١١: بلغ دخلها القومي ٢٩٠ مليار دولار ووسطي دخل الفرد ١٠٠٠ دولار سنويًا.

[1] ويكيبيديا

[2] إحصائيات منظمة التعاون الإسلامي، رابط

- عام ٢٠١٦ : بلغ معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي ٢٪ ومعدل التضخم ٤،٦٪.
- عام ٢٠١٧ : بلغ عدد سكانها حوالي ٣٩ مليون نسمة، ومعدل البطالة ٨،٥٪، وإجمالي احتياطيها من النقد الأجنبي ٩ مليار دولار، وستتحسن تلك الاحتياطيات إذا أفرجت الحكومة الأمريكية والحكومات الأوربية عن أرصدة البنك المركزي الأفغاني المحتجزة.

إن هذه المؤشرات لا تعني أن الاقتصاد الأفغاني في حالة جيدة، وهذا طبيعي لأنها جاءت إثر حروب مستمرة دامت لعقود، واستعمار استمر لقرون. إلا أن هذه المؤشرات أفضل بكثير من دول عديدة؛ كسورية مثلاً حيث يتشابه البلدان في وقوعهما تحت نير العقوبات الظالمة، والحصار الشديد، والمساعدات المسيّسة، وانتشار الفساد، ورغم ذلك فالتفاؤل هو سيّد الموقف، لأن إعادة النهوض ممكنة وغير مستحيلة.

يساعد في هذا التفاؤل تحول قادة أفغانستان إلى بناء الدولة في غضون أيام، وإقامتهم لحكومة، وإدارة للمطارات، ومعابر، وأمن، وبلديات، وكأنها تحكم البلاد منذ عشرات السنين؛ مما يدلّ على القبول وجدية العمل، وتدلّ مقارنة بعض الأرقام بين النظامين السابق والحالي على حركة الاقتصاد، من ذلك:

- بلغت الصادرات في آخر ثلاثة أشهر من عهد النظام السابق ١١،٥٨ مليار أفغاني، بينما بلغت صادراتها في أول ثلاثة أشهر من عهد النظام الحالي ٢٦،٨٣ مليار أفغاني.
- زادت الصادرات خلال الأشهر الثلاثة الماضية أكثر من أي وقت مضى بفضل الجهود والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الحالية.
- يبلغ سعر صرف العملة الأفغانية مقابل الدولار ١٠٣،٥ بتاريخ ١٤-١٢-٢٠٢١.
- أعلنت وزارة مالية النظام الحالي؛ أن عوائد الأيام ال ٧٨ التالية لاستلامها الحكم؛ بلغت ٢٩،٩١٥ مليار أفغاني. وأكدت الوزارة أن العوائد في ازدياد مستمر؛ لكن يجب عليها تجنب الضرائب لحرمتها شرعًا، مع إمكانية تطبيقها على ما هو معاملة بالمثل مع الغير.
- صرح قائد أركان الجيش بأنه تم استكمال ٨٠٪ من بناء الجيش، وتجنيد ١٥٠ ألف جندي.

نحو اقتصاد الطلب

تحتاج الناس عمومًا أرضًا تعيش عليها وموارد بشرية تُسخّرها للعمل، وهذه الموارد هي هبات من الله تعالى لجميع خلقه، يتمايزون في اكتساب تلك الموارد التي تحقق لهم المزايا التنافسية؛ حتى لو كانت

بسيطة، فهي تحقق لهم دخلاً عند تبادلهم السلع والخدمات، ثم تنتقل المنافع بين الناس لتبدأ عجلة الاقتصاد بالدوران، ومهما بدا ذلك بسيطًا؛ إلا أنه يضمن للناس عيشًا كريمًا بعيدًا عن الاستغلال، وهذا ليس كلامًا نظريًا بل هو حقيقة؛ فإما الخضوع والذل وبعض الترف لفئة مستفيدة دون غيرهم، وإما كرامة العيش البسيط للجميع.

إن اقتصاد الطلب أجدى في هكذا حالة من اقتصاد العرض؛ لأن اقتصاد العرض يحتاج سياسات كلية وقدرات كبيرة تستوجب – في الغالب – اللجوء لمؤسسات مالية دولية، وهي أداة إخضاع الدول المستَهدفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية (المعتدية عادة)، وهذا ما يتم فعله بعد جلاء الجيوش العسكرية، فإن عجزت عن ذلك الإخضاع، لجأت للاعتداء النقدي على عملة ذلك البلد.

لقد خص الله تعالى كل بقعة من بقاع الأرض بمزايا تنافسية إن أحسن أهلها استغلالها حَسُن حالهم وتحسَّن، وأفغانستان بلد غني بثرواته البِكر غير المستغلة، ويكأن الحرب كانت سببًا لبقاء تلك الثروات في باطن أرضها، وقد ساعدت جبالها الوعرة في إبعاد أيدي المستعمرين من استنزافها.

قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية أن بلاد الأفغان لديها ٦٠ مليون طن من النحاس بقيمة تقدر بأكثر من ٥٣٥ مليار دولار بالأسعار الحالية، و ٢،٢ مليار طن من خام الحديد بقيمة تقدر بأكثر من ٣٥٠ مليار دولار بالأسعار الحالية، إضافة إلى ٢٧٠٠ كيلوغرام من الذهب بقيمة تقدر بنحو ١٥٥ مليون دولار، و ١،٦ مليار برميل من النفط الخام و ٤٤٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

لذلك لا يُعتدُّ بعجز ميزانها التجاري لعام ٢٠٢٠ الذي يُقدَّر ب ٤.٦٦ مليار دولار؛ لأنه لا يشكل تهديداً لاقتصادها، فما تملكه أفغانستان من ثروات باطنية تُقدر بين ١٠٠٠–٣٠٠٠ مليار دولار على أقل تقدير.

النهوض بالاقتصاد

يجب على الاقتصاد الأفغاني الابتعاد عن الاقتصاد الريعي، والولوج في قطاع الصناعة الاستخراجية والتوسع فيها. وبالنظر لما تمتلكه من ثروات باطنية نادرة، فإن **صناعة التعدين** تعتبر الصناعة الأكثر أهمية لرسم استراتيجيتها العالمية؛ لارتباطها بصناعات تقنية حيوية تستمر بها التكنولوجيا. ويمثل قطاع التعدين والتصنيع والمرافق حاليًا ما نسبته ٢٣.٩٪ (٢٠١٧) من هيكل الاقتصاد، يتضمن ١٢.٤٪ بما

يخص قطاع التعدين بالتحديد[1]، وهذه نسبة جيدة تحتاج مزيداً من التطور، والتركيز عليها ليكون التصنيع ضمن أفغانستان نفسها.

وتعتبر تجربة الحكومة الأفغانية بتأجير منجم أيناك[2] للصين مدة ٣٠ عامًا مثالاً غير جيد لأنه لا يوطن الصناعة في البلاد، وهو يمتلك احتياطيًا ضخمًا من النحاس، ويُتوقع أن يُحقق ١،٢ مليار دولار أمريكي سنوياً، وتشغيل أكثر من ٣٠٠٠ عامل أفغاني.

وبما أن الطلب العالمي على الليثيوم يُتوقع ارتفاعه بأكثر من ٤٠ ضعفًا فوق مستويات ٢٠٢٠ وحتى عام ٢٠٤٠ وفقا لوكالة الطاقة الدولية، إلى جانب العناصر الأرضية النادرة والنحاس والكوبالت وغيرها؛ لذا يجب على الحكومة أن ترسم رؤية ٢٠٤٠ وتثقيف الناس بها وبأهميتها أسوة بما فعله مهاتير محمد الرئيس الماليزي الأسبق عندما وضع رؤية ٢٠٢٠ وقد كان شعار رؤيته (رقم: ١) أي أن ماليزيا ستكون الأولى عالميًا في عدة مجالات، لذلك لتكن رؤية أفغانستان (الأولى في عالم صناعة التعدين للمعادن النادرة)، ولن ينافسها بذلك أحد إذا تم استبعاد الفساد، وضعف الإرادة والإدارة. بل ربما يكون التأخر العالمي بالاعتراف بأفغانستان ونظامها؛ ميزة تنافسية، حيث يمكن[3] للصين في أسوأ السيناريوهات عزل الشركات العاملة في أفغانستان عن النظام المصرفي العالمي.

وبناء عليه؛ ستصبح أفغانستان مركزاً عالمياً لخام الليثيوم وصناعته إن أحسنت التصرف، فالتحكم في الليثيوم والأتربة النادرة في أفغانستان، من شأنه أن يمنح الشريك الاستراتيجي لأفغانستان ميزة كبيرة في تنافسها المتزايد مع الآخرين[4] وهذه نقطة قوة يمكن تحويلها لفرصة، فهذه المادة هي بوابة الدخول في صناعة بطاريات الأجهزة الإلكترونية بمختلف أشكالها؛ (كمبيوتر محمول، وهواتف، وسيارات كهربائية)، وكذلك[5] صناعات الجيل الجديد للغواصات، وتسيطر ثلاثة دول حالياً على إنتاج ٧٥٪ من الليثيوم العالمي لهذه المادة هي: الصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأستراليا.

[1] إحصائيات كنوميا لعام ٢٠١٧، رابط.
[2] يُعد مشروع منجم النحاس في مس عينك، الذي حصلت مجموعة MCC على حقوق استغلاله في عام ٢٠٠٧، أحد المشاريع الاستثمارية الصينية البارزة في أفغانستان، رابط.
[3] موقع Global times الصيني، بتصرف، رابط.
[4] مجلة THE WEEK الصينية، بتصرف، رابط.
[5] مجلة THE WEEK الصينية، رابط.

ويضاف لمعدن الليثيوم؛ النحاس والحديد والأحجار الكريمة واليورانيوم وغيرها من المعادن النادرة والنفيسة كالذهب والفضة وهذه صناعات استخراجية مهمة، يُضاف لها الغاز والنفط.

ولابد من التوجه نحو سلاسل توريد صناعة التعدين Mining Supply Chain لتشمل الأنشطة السابقة واللاحقة، وذلك ببناء الاستثمارات التي تسبق هذه الصناعة؛ كالتنقيب والتخزين والتقطيع والنقل، وكذلك الاستثمارات التي تلي هذه الصناعة؛ كتجهيز السلع الوسيطة والنهائية، والتخزين، والشحن، وصولا إلى المستهلك الوسيط أو النهائي (يُنظر الشكل التالي للمزيد)، وهذا سيُضفي مزيداً من القوة على الاقتصاد الأفغاني.

أما عن التعاقدات مع الدول التي تقبل التعاون بغض النظر عن العقوبات؛ كالصين[1] مثلا، فإن تطبيق إحياء الأرض الموات بتقنية BOT مع إشراك العمالة المحلية بغرض تدريبها وتطويرها بمختلف مستويات العمل الإدارية والتقنية والعادية هو حلٌ من حلول الاقتصاد الإسلامي.

وتعتبر المشاركة في تسويق المنتجات والسلع وصولا إلى التحكم به كليًا ضرورة ملحة حتى لا تقع المنتجات المحلية في عنق الزجاجة في مرحلة ما، ويعتبر الاستفادة من تقنيات المتاجر الإلكترونية أمرٌ حيويٌ كمتجر علي بابا الصيني، للمنتجات الجاهزة.

إن تطبيق السياسة المذكورة على منتج محدد كمعدن الليثيوم مثلاً؛ ثم التعلم بالممارسة مما يستجد ويحصل، والبناء عليه لاتفاقيات تالية تشمل باقي المعادن النادرة، يُجنب البلاد أخطاء استراتيجية هي في غنى عنها. يدعم ذلك مشروع تابي لأنبوب الغاز الاستراتيجي[2]، وفتح الممر التجاري الجوي كمثالين.

إن اشتراط التدريب والتعليم المهني وتوطين الصناعات يعتبر أساسيًا لاستمرار هذه الصناعات مستقبلاً.

كما يعتبر تبني التكنولوجيا بما فيها البرمجيات، أمرًا محفزًا للمواطنين الأفغان، وهذا ما يمكن فرضه في المفاوضات مع الشريك الاستراتيجي في هذه الصناعات التعدينية.

ويعتبر التوجه نحو اعتماد الطاقة البديلة حلاً لازمًا رغم محدوديته، إلا أنه توجه مجدٍ على الأمد الطويل.

---

[1] تم إنشاء الحي الصيني في العاصمة كابول في عام 2019 وهو موطن لعشرات المصانع التي تنتج الأحذية والملابس والمنسوجات والكابلات، وقد تم وضع بعضها قيد التشغيل التجريبي، رابط.

[2] موقع العربي، رابط.

ويرافق كل ما سبق وقف الفساد بكل أشكاله، ومحاربة زراعة المخدرات بكل أشكالها والقضاء عليها لما لها من أثر سيء على الناس ولما لها من سمعة سيئة على البلاد.

ويجب التنبه إلى عدم استخدام الضرائب كسياسة مالية، إلا ضمن سياسة التعامل بالمثْل مع الغير، ولابد من التحول نحو الزكاة وتطبيقها تطبيقا شفافًا.

ولابد من منع التعامل الربوي وإبعاده عن السياسة النقدية، لأثره السيء على الاقتصاد وبوصفه جُرمًا في نظر الشريعة الإسلامية وكبيرة من الكبائر.

الإسراع بإنجاز التشريعات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية وخاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي بشكل واضح وبرقابة تحقق الشفافية.

إن الأراضي الشاسعة يجب تشغيلها واستثمارها بإحيائها وذلك بمنحها للناس ليعملوا بها فيستفيدون من تشغيلها ويدفعون لبيت المال خراجها وهذه علاقة (ربح – ربح) مع ضرورة تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة ولنا في وصية الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز أسوة حسنة عندما وجه أحد عمالها قائلا: **انظر ما قِبَلكم من أرض الصافية فأعطوها بالمزارعة بالنصف وما لم تزرع فأعطوها بالثلث فإن لم تزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر فإن لم يزرعها أحد فامنحها فإن لم تُزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين ولا تبتزن قِبلك أرضا** (القرشي، كتاب الخراج).

نسأل الله تعالى أن يعمل أعضاء منظمة التعاون الإسلامي على التعاون مع أفغانستان مجتمعين دون النظر للعقوبات الظالمة؛ فباجتماعهم لن يتجرأ أحد على تلك العقوبات، لأن الظالم يألم كما نألم، لكننا نرجو من الله ما لا يرجوه، وها هي قطر وتركيا تمدان يد العون لأفغانستان، وإن التغيّرات العالمية الجارية هي فرصة لإحداث مزيد من التغييرات لكسب الفرص، فالصين تتطلع لأفغانستان وتفكر باستغلال الايغور المسلمين في تلك العلاقة بل إن ذلك بدأ فعليًا، وهذه فرصة لمساعدة أهلنا الايغوريين، ليسود التعاون والنفع بدل التحارب والاقتتال.

حماة (حماها الله) بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ الموافق ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ م

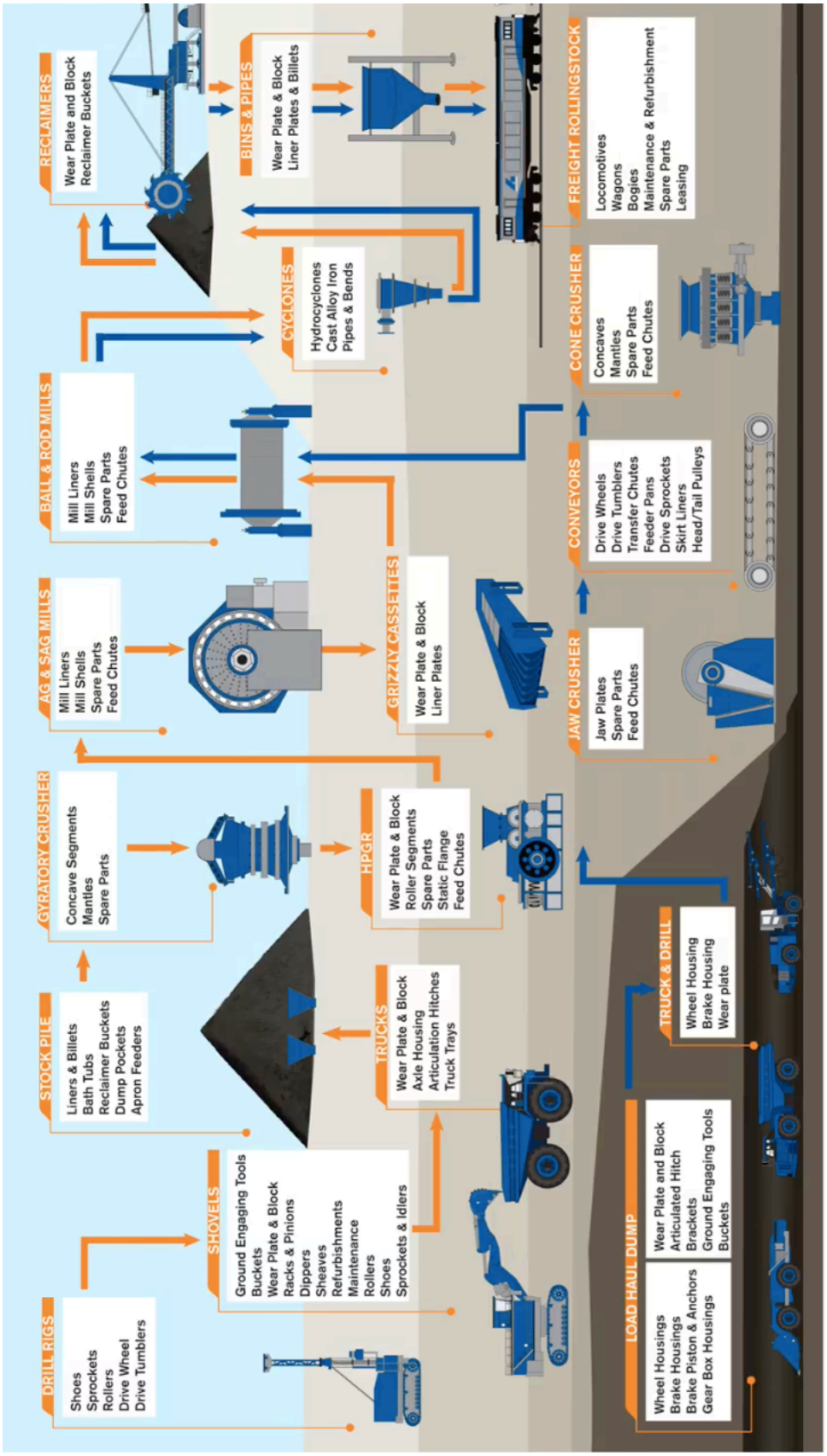
RECLAIMERS
Wear Plate and Block
Reclaimer Buckets
BINS & PIPES
Wear Plate & Block
Liner Plates & Billets
CYCLONES
Hydrocyclones
Cast Alloy Iron
Pipes & Bends
FREIGHT ROLLINGSTOCK
Locomotives
Wagons
Bogies
Maintenance & Refurbishment
Spare Parts
Leasing
BALL & ROD MILLS
Mill Liners
Mill Shells
Spare Parts
Feed Chutes
CONE CRUSHER
Concaves
Mantles
Spare Parts
Feed Chutes
AG & SAG MILLS
Mill Liners
Mill Shells
Spare Parts
Feed Chutes
GRIZZLY CASSETTES
Wear Plate & Block
Liner Plates
CONVEYORS
Drive Wheels
Drive Tumblers
Transfer Chutes
Feeder Pans
Drive Sprockets
Skirt Liners
Head/Tail Pulleys
JAW CRUSHER
Jaw Plates
Spare Parts
Feed Chutes
GYRATORY CRUSHER
Concave Segments
Mantles
Spare Parts
HPGR
Wear Plate & Block
Roller Segments
Spare Parts
Static Flange
Feed Chutes
STOCK PILE
Liners & Billets
Bath Tubs
Reclaimer Buckets
Dump Pockets
Apron Feeders
TRUCKS
Wear Plate & Block
Axle Housing
Articulation Hitches
Truck Trays
TRUCK & DRILL
Wheel Housing
Brake Housing
Wear plate
SHOVELS
Ground Engaging Tools
Buckets
Wear Plate & Block
Racks & Pinions
Dippers
Sheaves
Refurbishments
Maintenance
Rollers
Shoes
Sprockets & Idlers
DRILL RIGS
Shoes
Sprockets
Rollers
Drive Wheel
Drive Tumblers
LOAD HAUL DUMP
Wheel Housings
Brake Housings
Brake Piston & Anchors
Gear Box Housings
Wear Plate and Block
Articulated Hitch
Brackets
Ground Engaging Tools
Buckets
BRADKEN
HARD ROCK MINE PROCESS